

الفرار من الإجحاف في منظور الدرس اللغوي

المدرس الدكتور
حيدر نجم عبد زيارة
مديرية تربية الديوانية

الفرار من الإجحاف في منظور الدرس اللغوي

المدرس الدكتور
حيدر نجم عبد زيارة
مديرية تربية الديوانية

تقديم و خلاصة

يُعنى هذا البحث بدراسة قضية (الإجحاف)، الذي يُقصد به النقص، أو الضرر الذي يلحق بعض الكلم سواء أكان على مستوى البنية، أم على مستوى التركيب، وقد اتخذ النحويون منه مسوغاً؛ لتعليل الكثير من المظاهر اللغوية التي خرجت عن نطاق أقيستهم اللغوية، وقواعدهم التي وضعوها بهدف الإحاطة بالمأثور اللغوي. لا جَرَمَ أَنَّ القول بالإجحاف، قد خضع لمعايير تَمَّ في ظلّها القول به، فالخَفَّةُ والنَقْلُ، والقِلَّةُ والكثرة، والأصل والطارئ، ومخالفة القياس، وعدم السماع من العرب، كلّها معايير استند إليها النحويون عند قولهم بمقولة (الإجحاف). ولا شكّ بعد في أَنَّ القول بالإجحاف يترتّبُ عليه أحكام نحوية تُبيّن مدى الإجحاف الذي يلحق البنية، أو التركيب، وحجمه، فالجواز وعدم الجواز، والامتناع، والقليل، والنادر، والشاذّ، والقبيح، والغلط، جميعها أحكام صدرت من قبل النحويين في ضوء القول بـ (الإجحاف).

أمّا المصاديق التي تُجسّدُ هذا الإجحاف، فهي كثيرةٌ، وقد ارتأيتُ أن أقف عند بعضٍ منها، لضيق المقام، فحذفُ أصلٍ، أو أصليين من أصول الثلاثي، والإذهاب بفضيلة الحرف، واختصار المختصر، وتوالي حذفين في كلمة، واجتماع إدغام طارئٍ وحذف عليها، وغيرها، مصاديق بيّنت واقع هذا الإجحاف. من هنا كان العمل في هذا البحث على أربعة محاور:

الأول: في حدّ الإجحاف اللغوي والاصطلاحي:

الثاني: في معايير القول بـ (الإجحاف) .

الثالث: في الأحكام النحوية الصادرة في ضوء القول بـ (الإجحاف) .

الرابع: في مصاديق الإجحاف.

أولاً: في حدّ الإجحاف اللغوي والاصطلاحي:

اتّفق المعجميون على أَنَّ للإجحاف معنىً واحداً هو (الدّهَابُ والنَّقْصُ)، قال ابن فارس: "الجيم

لأنه إخلالٌ عندهم بهن؛ لأنه حذفٌ من أقل الحروف عدداً^(٧).

والظاهر من مصاديق الإجحاف - التي ستعرض في قابل البحث - أنها تتفق مع معناه اللغوي، فجميعها ينطبق عليه معنى (الإذهاب والتتقيص) الذي يتجلى عند النحويين بمقولة: (الحذف) سواء أكان ذلك في البنية أم في التركيب.

أما في الاصطلاح، فيبدو لي أن الإجحاف لا يعدو أن يكون تسويغاً يلجأ إليه اللغوي في أحيان كثيرة؛ لتسويغ أمر ما قد خرج عن أقيسة اللغة وقواعدها التي اجترحوها؛ من أجل خلق نظام لغويٍّ موحدٍ، مطرد القواعد.

بيد أن هذا الإجحاف الذي يُسوِّغ به لتوجيه أمر ما من أمور اللغة، قد يكون حقيقياً ملموساً، بمعنى آخر أنه يحدث إجحافاً واقعياً في البنية أو التركيب، كإذهاب صفة الإطباق من حروف الإطباق إذا أُدغمت أو أُبدلت من غيرها، قال سيبويه في إبدال الصاد زائياً غير خالصة: "قأماً الذي يضارع به الحرف الذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدال وذلك نحو: مَصْدَر ... فضارعوا به أشبه الحروف بالدال من موضعه وهي الزاي.. ولم يبدلوا زائياً خالصةً كراهية الإجحاف للإطباق"^(٨). وقد يكون مصطنعاً لاحظ له من الواقع كحذف حرف النداء من المنادى النكرة أو المبهم، قال أبو

والحاء والفاء أصلٌ واحدٌ قياسُهُ الذهاب بالشيء^(١)، فيقولون: أَجَحَفَ بالشيء: ذَهَبَ به، وَأَجَحَفَ به: اشْتَدَّ في الإضرار به، وَأَجَحَفَ بهم الفَقْرُ: أَذْهَبَ أموالهم، وَأَجَحَفَ بهم الدَّهْرُ: استأْصَلهم وَأَجَحَفَ بهم فلانٌ: كَلَّفهم ما لا يُطاق، وَسَنَةٌ مُجَحِفَةٌ: أي ذاتُ قحطٍ وَجَدَب^(٢). وقد أحسن الكفوي عندما اختصر معنى الإجحاف قائلاً: "الإجحاف: الإذهاب والتتقيص"^(٣).

ويظهر أن معنى الإجحاف استُعير للدلالة على النقص الفاحش، قال الفيومي: "أَجَحَفَ السيلُ بالشيء إجحافاً: ذهب به، وأجحت السنة: إذا كانت ذات جذبٍ وقحطٍ، وأجحف بعده: كلفه ما لا يُطاق، ثم استُعير الإجحاف في النقص الفاحش"^(٤).

والإجحاف مرادفٌ للإخلال، فمعنى أخل بالشيء: أَجَحَفَ به، وأمرٌ مختلٌ: واهٍ، وأخل في شرف المهنة، أَجَحَفَ وقَصَرَ فيها^(٥).

وقد استعمل سيبويه (الإخلال) بمعنى (الإجحاف) فقال في ما حُذف من أصوله الثلاثة: "واعلم أن ما جاء على حرفٍ قليل... وذلك لأنه عندهم إجحافٌ أن يذهب من أقل الكلام عدداً حرفان"^(٦). وقال أيضاً في (الإخلال): "ثم يلي ما يكون على حرف ما يكون على حرفين وقد تكون عليها الأسماء المظهرة المتمكنة والأفعال المتصرفة وذلك قليل؛

الأصول، فلم يحتمل الحذف لئلا يلحقه الإجحاف به^(١١)، وقال ابن الوراق أيضاً: "لما ذكرناه من الإجحاف بالاسم، وكرهوا أن يبقى الاسم على حرفين"^(١٢). واتخذوا من قلة الاستعمال أيضاً، وكثرته ضابطاً للقول بالإجحاف، فوصل (لا) النافية بـ (أن) الناصبة يُرجعونه إلى كثرة الاستعمال، على حين قلة الاستعمال كانت أحد أسباب عدم وصل (لا) بـ (أن) المخففة من الثقيلة، ومن ثمَّ قولهم بالإجحاف، قال ركن الدين الأستراباذي: "ووصلوا (أن) الناصبة للفعل المضارع مع (لا) بالفعل، ولم تظهر لها صورة في الخط، نحو: أريد ألا تخرج؛ لأنَّ عملها يدلُّ عليها ولكثرة استعمالها في كلامهم، بخلاف (أن) المخففة من الثقيلة، نحو علمتُ أن لا يقومُ ... إمّا لقلة استعمالها وإمّا لكون أصلها التشديد فكرهوا أن يزيدوها إجحافاً بالحذف"^(١٣).

٣- الأصل والطارئ: قد تكون فكرة (الأصل والطارئ) معياراً آخر للقول بالإجحاف، فطروء التشديد على التاءين في أول المضارع من أثر الإدغام في قراءة البري^(١٤) عن ابن كثير (فلا تتأجوا)^(١٥) يعدونه طارئاً، ومن ثمَّ لم يحذف بالألف بحذفها؛ لالتقاء الساكنين، وكذلك في كلمة (دابة، وخاصة) ونحوهما والواو في "عنهو تلهي"^(١٦)، بيد أن الإلف أو الواو، يحذفان إذا التقيا بإدغام أصلي كقوله تعالى "ولا الذين"^(١٧)،

البركات الأنباري: "فهل يجوز حذف حرف النداء، قيل: يجوز إلّا مع النكرة والمبهم... لئلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف"^(٩). وحرف النداء لا يحذف في الواقع من النكرة والمبهم.

ثانياً: في معايير القول بـ (الإجحاف) عند النحويين:

يمكن استخلاص مجموعة من المعايير التي اتكأ عليها النحويون عند قولهم بالإجحاف سواء أكان ذلك في البنية، أم في التركيب، وهي:

١- الخفة والثقل: فخفة الاسم الممنوع من الصرف لعلّة شبه الفعل، دفعت عنه الجزم الذي يلحق الإجحاف به، بحذف آخره فضلاً عن حذف تنوينه، على حين لحق الجزم الفعل، لثقله، قال ابن الوراق: "إلّا أن الجزم لم يجر دخوله على الاسم؛ لأنّه لو دخل عليه لأوجب حذف شيئين هما: التنوين والحركة، والاسم في نهاية الخفة فكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به، فسقط الجزم من الأسماء، وأدخل في الأفعال إذ كان الفعل ثقيلاً يحتمل الحذف والتخفيف، فاستقرّ الجزم للفعل"^(١٠).

٢- القلة والكثرة: اتخذ النحويون من قلة حروف البنية وكثرتها معياراً للقول بالإجحاف، فلم يُرخم العلم الثلاثي عند البصريين، خشية الإجحاف به ببقائه على حرفين، على حين يُرخم ما زاد على ذلك، قال ابن جني: "فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف لم يجر أن ترخمه، لأنّه أقلّ

قال ابن الجزري في قراءة البزّي: "إنّ الإدغام في ذلك طارئٌ على حرف المد فلم يحذف لأجله فهو مثل إدغام دابة والصاحّة، فلم يحذف حرف المد؛ خوفاً من الاجحاف باجتماع إدغام طارئ وحذف. وأمّا إدغام اللام في الذين والدار ونحوه، فأصلٌ لازمٌ وليس بطارئٍ على حرف المد.. فإذا وقع قبل التاء المشدّدة حرف مد ولين - ألف أو واو - نحو (ولا تيمّوا) و (عنه تلهي) وشبههما أثبت في اللفظ لكون التشديد عارضاً فلم يعتد به في حذفه" (١٨).

٤- السماع والقياس: فعدم السماع من العرب في أمر ما من أمور اللغة، ثمّ إقرار الأداء به كون القياس يسوّغه، يُعدّ إجحافاً، وهذا ما قاله أبو حيّان الأندلسي في قضية جرّ الجزء الثاني من العدد المركب بالإضافة، قال خالد الأزهرى: "فتقول: جاءني ثالثٌ عشر، ورأيتُ ثالثَ عشر، ومررتُ بثالثَ عشر، بجرّ (عشر) في الأحوال الثلاثة، وإعراب ثالث بحسب العوامل، جرّم بذلك ابن عصفور. قال أبو حيّان: وينبغي أن لا يُقدّم على هذا إلّا بسماع، لما فيه من الإجحاف" (١٩). ومخالفة القياس، والخروج عنه يُعدّ إجحافاً أيضاً، وأكثر حالات الإجحاف خارجةً عن القياس اللغوي الذي وضعه النحاة، قال ابن جني في حذف الحروف: "أخبرنا أبو علي - رحمه الله - قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس. قال: وذلك أنّ الحروف إنما

دخلت الكلام لضربٍ من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحافٌ به" (٢٠).

٥- اختفاء دليل المحذوف: ذهب النحويون إلى أنّ الحذف من البنية يشترط فيه أن يُخلف دليلاً عنه، واختفاء الدليل عن المحذوف، كان معياراً لجأ إليه بعض النحويين للقول بالإجحاف. ومن ذلك حذفّ العوض في كلمة (عدّة)، فالتاء عوض عن الواو، وحذفها يُعدّ إجحافاً، لغياب دليل المحذوف قال ابن كمال باشا: "وعند الفراء لا يجوز الحذف، أي حذف التاء في حال من الأحوال، لأنّها عوضٌ من المحذوف، وهو الواو في (عدّة)، فلو حذف العوض أيضاً، لم يبقَ ما يدل على المحذوف، فيلزم الإجحاف" (٢١). وحذف الهمزة للتخفيف، يتخلّف عنه بقاء حركتها، ومن ثمّ نقلها إلى الساكن قبلها، فإذا حُذفت الحركة مع الهمزة، غاب دليل الهمزة المحذوفة، قال النحاس في قراءة أبي عمرو (وأرنا مناسكنا) (٢٢): "ويبعد (وأرنا) بإسكان الراء؛ لأنّ الأصل: أرينا، حُذفت الياء؛ لأنّه أمرٌ وألقيت حركة الهمزة على الراء وحُذفت الهمزة، فإن حُذفت حركة الهمزة كان ذلك إجحافاً...، لأنّ الكسرة في (أرنا) تدل على الهمزة" (٢٣).

ثالثاً: في الأحكام النحوية الصادرة في ضوء القول بـ (الإجحاف) :

الفرار من الإجحاف في منظورِ الدرسِ اللغوي

ثمة أحكام أصدرها النحويون، ترتبت على قولهم بـ (الإجحاف) ، وهذه الأحكام يمكن إجمالها بالآتي:

١- الجواز: ومن أمثلة ذلك حذف همزة الاستفهام في قراءة من قرأ^(٢٤) (أنذرتهم) في قوله تعالى: "أنذرتهم"^(٢٥)، إذ جُوزَ ذلك على الرغم من كونه إجحافاً؛ لأنه يدخل عندهم في باب (اختصار المختصر)، لقوة الدلالة على المحذوف، قال ابن جنّي: "هذا مما لا بُدَّ فيه أن يكون "أنذرتهم" ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفاً لكرهية الهمزتين، ولأنَّ قوله (سواءً عليهم) لا بُدَّ أن يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء (أم) من بعد ذلك... وعلى كلِّ حال... حذف الحرف ليس بقياس، وذلك أنَّ الحرف نائبٌ عن الفعل وفاعله... فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصاراً، واختصار المختصر إجحافٌ به، إلّا أنّه إذا صحَّ التوجُّه إليه، جازَ في بعض الأصول حذفه لقوة الدلالة عليه"^(٢٦).

٢- عدم الجواز: ويمثلون لذلك بحذف اللام من اسم الفاعل المنقوص، المحذوف العين للفعل (أرى) عند الوقف عليه وبقائه على حرف واحد ساكن، قال خالد الأزهري: "أن يكون المنقوص محذوف العين نحو: (مُرٍ) حال كونه اسم فاعل من (أرى)، وأصله (مُرِّي) بضم أوله وسكون ثانية وكسر ثالثه... ولم يجر حذف الباء وهي

لامه في الوقف لما ذكرنا من الإجحاف به من حذف عينه ولامه وإبقائه على أصلٍ واحدٍ ساكن"^(٢٧).

٣- الامتناع: ومن أمثلة ذلك عدم جزم الاسم الممنوع من الصرف لعلّة شبه الفعل، قال السيوطي: "والذي كان يجب قياساً هنا خفض المضارع إذا أُضيفت إليه أسماء الزمان... وجزم الأسماء التي لا تتصرف لشبهها بالفعل... وعلّة امتناع الثاني ما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضاً بعد حذف التتوين إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة، ولا إعلان من جهة واحدة"^(٢٨).

٤- النادر: قال ابن سيده في قراءة أبي عمرو (وأزنا) بإسكان الراء بعد حذف حركة الهمزة المحذوفة: "وقرأ أبو عمرو (وأزنا) مناسكناً... وهو نادرٌ لما يلحق الفعل من الإجحاف"^(٢٩).

٥- المكروه: قال سيبويه في همز التثائي، أو تضعيفه: "وكان بعض العرب يهمز كما يهمز النُّور، فيقول: لوءٌ، وإنما دعاهم إلى تنقيط: لوٌ، الذي يدخل الواو من الإجحاف لو نَوّنت وما قبلها متحرك، فكرهوا أن لا يتقلوا حرفاً لو انكسر ما قبله، أو انضمّ، ذهبَ في التتوين"^(٣٠).

٦- القُبْحُ: قال الزجاج في قراءة أبي عمرو (وأزنا): "وإنما أسكنَ أبو عمرو، لأنه جعلها بمنزلة (فَخَذَ وَعَصُدَ)، وهذا ليس بمنزلة فَخَذَ

يدغم في ما هو أنقص منه صوتاً، وإنما لم يجز إدغام الحرف في ما هو أنقص منه صوتاً؛ لأنه يؤدي إلى الإجحاف به". (٣٥)

رابعاً: في مصدايق الإجحاف:

ثمة مصدايق كثيرة تُجسّد واقع الإجحاف عند النحويين سواء أكان ذلك في البنية، أم في التركيب، وقد ارتأيت أن أقف عند بعض منها، من أجل بيان طبيعة هذا الإجحاف، ومدى الضرر الذي يلحقه في البنية أو التركيب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نتبين حقيقة هذا الإجحاف، وهل هو واقع فعلاً، أو مجرد تعليل أراد النحوي إيجاده لتسويغ أمر ما. من هنا فإنّ مصدايق الإجحاف يمكن عرضها على النحو الآتي:

أولاً: الحذف من أصول الثلاثي: قرّر النحويون أنّ الأصول الثلاثية هي أوسع الأصول انتشاراً، وأكثرها خفة؛ نظراً إلى ماهية هذه الأصول، وطبيعة تركيبها، فهي أخفّ عندهم من الأصول الثنائية، قال سيبويه: "وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كلّ شيء من الأسماء والأفعال" (٣٦)، وقال ابن جنّي: "إنّ الأصول ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، فأكثرها استعمالاً وأعدلها تركيباً الثلاثي؛ وذلك لأنّه حرفٌ يُبتدأ به، وحرفٌ يُحشى به، وحرفٌ يوقف عليه، وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب، لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه،

وعضد لأنّ الأصل في هذا (أزينا) فالكسرة إنما هي كسرة همزة أُلقيت وطُرحت حركتها على الراء، فالكسرة دليل الهمزة، فحذفها قبيح" (٣١). وقد يترتب على هذا القبح الناجم عن الإجحاف، الوصول إلى (الإشكال) قال ابن جنّي في الإجحاف بحذف حرف العطف: "وشيء آخر وهو أنّك لو حذف حرف العطف لتجاوزت قُبَح الإجحاف إلى كُفّة الإشكال، وذلك أنّك لو حذف (الواو) في نحو قولك: ضربتُ زيداً وأبا عمرو، فقلتُ ضربتُ زيداً أبا عمرو، لأوهمت أن زيداً هو أبو عمرو، ولم يُعلم من هذا أن زيداً غير (أبي عمرو)، فلما اجتمع إلى الإجحاف الإشكال، قُبَح الحذف جداً" (٣٢).

٧- القلة والشذوذ: قال سيبويه في بقاء الاسم على حرف واحد: "واعلم أنّ ما جاء على حرفٍ قليل، ولا يشذّ منه شيء إلا ما لا بال له إن كان شذّ؛ وذلك لأنّه عندهم إجحافٌ أن يذهب من أقلّ الكلام عدداً حرفان" (٣٣).

٨- الغلط: إذ حكم بعض النحويين بالغلط على أحد رواة أبي عمرو بن العلاء، عندما أدغم، الراء في اللام، وأجحف بفضيلة (التكرير) التي في الراء، قال أبو البركات الأنباري: "فأمّا ما روي عن أبي عمرو من إدغام الراء في اللام من قوله عزّ وجل: (نغفر لكم خطاياكم) (٣٤)، فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرو... كلّ حرفٍ فيه زيادة صوت لا

لأنه أقل حروفاً وليس الأمر كذلك^(٣٧). من هنا يرى النحويون أن الحذف من أصول الثلاثي يُعدُّ إجحافاً به، وهذا الإجحاف قد يكون بحذف حرفين، وينجم عن ذلك بقاء البنية بأصل واحد سواء أكانت اسماً أم فعلاً^(٣٨)، قال سيبويه: "واعلم أن ما جاء على حرفٍ قليلٍ ... وذلك لأنه عندهم إجحافٌ أن يذهب من أقل الكلام عدداً حرفان"^(٣٩). وقد يأتي بحذف أصل واحد، وذلك يفضي إلى بقاء البنية بأصلين، ويكون في الاسم والفعل أيضاً^(٤٠).

ويظهر من كلام سيبويه أن الإجحاف بحذف حرفٍ أهون من الإجحاف بحذف حرفين؛ لذلك ألحقوا الهاء، في (تَقِه، وأَعِه) وقفاً، ولم يلحقوها في (اخْشُ)، لأنَّ الأخير أُجحف بحذف حرفٍ منه، قال سيبويه: "وأما لا تقه من وقيت، وإن تع أعه من وعيت، فإنه يلزمها الهاء في الوقف من تركها في (اخْشُ)؛ لأنه مجحفٌ بها، لأنها ذهبت منها الفاء واللام، فكرهوا أن يسكنوا في الوقف فيقولوا: إن تع أع، فيسكنوا العين مع ذهاب حرفين من نفس الحرف، وإنما ذهب من نفس الحرف الأول حرفٌ واحد وفيه ألف الوصل، فهو على ثلاثة أحرف، وهذا على حرفين وقد ذهب من نفسه حرفان"^(٤١)، ويعضد ذلك شرح السيرافي لنص سيبويه، إذ قال: "يريدُ أن قولنا: لم يعه، ولم يقه قد ذهب منه حرفان، وهو فاء الكلمة ولامه؛ لأنه من وقى - يقي، ووعى - يعي،

فإثبات الهاء فيه أوجب وألزم من إثباتها في ارم واخش لأنَّ الإجحاف أكثر، والعوض لها ألزم"^(٤٢).

من هنا سيكون الحديث عن هذا المصداق بتقسيمه على قسمين:

أ- الإبقاء على أصلين من أصول الثلاثي: ومن أمثلة ذلك ترخيم العلم الثلاثي: وهو محلٌ خلافٍ بين النحويين، إذ ذهب البصريون والكسائي من الكوفيين إلى أن ترخيم العلم الثلاثي بحذف الأصل الثالث منه يعدُّ إجحافاً به إلا إذا كان آخره هاءً مثل: هبة، وثبة، فيجوز ترخيمه، قال ابن جني: "فإن كان الاسم على ثلاثة أحرفٍ لم يجر أن ترخمه؛ لأنه أقلُّ الأصول، فلم يحتمل الحذف، لئلا يلحقه الإجحاف به، فإن كان الثالث هاء التانيث جاز ترخيمه، تقول في ترخيم (ثبة): يا ثبُ أقبل"^(٤٣)، وقال أبو البركات الأنباري: "لأنَّ الاسم الثلاثي في غاية الحقّة فلا يحتمل الحذف، إذ لو قلنا: إنّه يخفف بحذف آخره، لكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به"^(٤٤)، وقال ابن الوراق: "لما ذكرناه من الإجحاف بالاسم، وكرهوا أن يبقى الاسم على حرفين"^(٤٥)، وقال خالد الأزهرى: "ولا يجوز ذلك في نحو: زيد من كل ثلاثي ساكن الوسط، ولا في نحو: حكَم من كل ثلاثي محرك الوسط، لأنَّهما وإن كانا علمين، فليسا زائدين على ثلاثة أحرف، فحذف آخرها إجحافٌ"^(٤٦).

يجوز^(٥٠). والراجعُ عندي أَنَّ الإجحاف في الثلاثي لا يكمن في قضية نقصه عن أقل أبنية المعرب وخفته، أو سكون وسطه أو حركته، وإنما يكمن في الدلالة المحددة للبنية الثلاثية، فالحذف منها يُذهب معالمها، ويجعلها مبهمة المعنى، لذلك نجدهم يرخمون (ثبة، وهبة، وشاة) ونحوها؛ لأنها اشتهرت بأنها ثنائية، ومن ثمَّ فإن حذف التاء، لا يحذف بدلالاتها، قال الرضي: "وإنما لم يبال ببقاء نحو: ثبة، وشاة بعد الترخيم على حرفين، لأنَّ بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم، بل مع التاء أيضاً كان ناقصاً عن ثلاثة، إذ التاء كلمة أخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الإعراب"^(٥١).

ومن الأمثلة أيضاً، النسب إلى الاسم المختوم بياء مشددة بعد حرفين مثل: (عليّ، وعديّ) : يرى النحويون أنَّ حذف الياء برمتها يؤدي إلى الإجحاف بالكلمة ببقائها على أصلين؛ لذلك يعمدون إلى حذف الياء الأولى الزائدة، والإبقاء على الياء الأخرى (لام الكلمة)، قال خالدي الأزهري: "وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين، حذفت الأولى فقط، فراراً من الإجحاف، وتعيّنت للحذف، لسكونها، وقلبت الثانية ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثمَّ قلبت واواً؛ كراهة اجتماع الياءات"^(٥٢). بيد أنَّهم يعمدون إلى حذف الياء المشددة المزينة برمتها بعد تحقق أصول الكلمة الثلاثة، قال الرضي: "ويُحذف أيضاً كل ياء

على حين ذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم العلم الثلاثي إذا تحرَّك وسطه، ولا يعدونه إجحافاً، قال أبو البركات الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً، وذلك نحو، قولك في عُق: يا عُنْ، وفي حَجَر: يا حَجْ، وفي كَتِف: يا كَتِ"^(٥٣)، وقال ابن الحاجب: "وقد أجاز الفراء والكوفيون ترخيم العلم الثلاثي الذي تحرَّك وسطه؛ لأنَّه يصير مثل يد... وليس بالجيد، فإن نحو: يد إنما صار كذلك بنوع من الإعلال، ولا يلزم منه جواز مثله في الترخيم"^(٥٤). وقد سوَّغ الرضي جواز الترخيم عندهم، بعد حركة الوسط كالحرف الرابع^(٥٥). والظاهر أنَّ الكوفيين حملوا ترخيم الثلاثي المحرَّك الوسط على بعض الأسماء المتمكنة مثل: يد، ودم التي يرى النحويون أنَّ أصلها ثلاثي فكما حُذف أصلها الثالث، كذلك يحذف من الثلاثي عند الترخيم، وقد ردَّ البصريون ذلك، قال أبو البركات الأنباري: "إنما نقول : قياس محل الخلاف على يد، ودم ليس بصحيح، وذلك لأنهم إنما حذفوا الياء والواو، لاستئصال الحركات عليهما؛ لأنَّها تُستقل على حرف العلة، أمَّا في الترخيم فإنما وضع الحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه، ولم يوجد هاهنا؛ لأنَّه أقل الأصول، وهي في غاية الخفة، فلو جَوَّزنا ترخيمه، لأدَّى إلى أن ينقص عن أقل الأصول وإلى الإجحاف به، وذلك لا

الفرار من الإجحاف في منظور الدرس اللغوي

الثلاثي، يؤدي إلى الإجحاف به على ما تقدم، فلا ريب بعد في أن الإبقاء على أصل واحد، يكون إجحافاً أيضاً، بل هو إجحافٌ أكبر على ما قرّر السيرافي^(٥٦).

ومن أمثلة ذلك: تضعيف الثنائي الساكن عند التسمية به، أو همزة: إذا سُمِّي ب ؛ (لو)، أو (أو)، أو (كي)، أو (في)، أو (لا) وغيرها ممّا كان أصله الثاني ساكناً، يُضعّف هذا الأصل؛ لأنّ بقاءها على وضعها بعد تنوينها، يؤدي إلى الإجحاف بها، وبقيائها على أصل واحد بعد حذف الواو والياء؛ للساكنين، قال سيبويه: "وأما كي فتُنْقَلْ ياؤها؛ لأنه ليس في الكلام حرف آخره ياء ما قبلها مفتوح وقصتها كقصّة لو. وأمّا في فتُنْقَلْ ياؤها، لأنّها لو نُؤنّت أُجحفَ بها اسماً ... وليس في الكلام اسم هكذا، ولم يبلغوا بالأسماء هذه الغاية أن تكون في الوصل لا يبقى منها إلّا حرف واحد"^(٥٧)، فعلى رأي سيبويه، لو لم تُضعّف الواو، أو الياء في هذه الأبنية، ونُؤنّت، لحُدِفَتا لالتقاء الساكنين، وأُجحفَ بالكلمة ببقائها على أصل واحد، وسيبويه محقٌّ في هذا الإجحاف، فبدون تضعيف تكون الصورة هكذا:

مشدّدة مزيدة في الآخر سواء أكانت للنسب، أو للوحدة، أو للمبالغة، أو لا لمعنى، فنقول في المنسوب الى بصريّ، وروميّ، وأحمريّ، وكركسيّ: بصريّ، وروميّ، وأحمريّ، وكركسيّ^(٥٣)، فالنسب إلى (عليّ) على ما يراه الدرس الصرفي القديم يكون بحذف الياء الأولى الزائدة والابقاء على الياء الثانية (الأصل الثالث) للكلمة فراراً من الإجحاف، فتصير: (عليّ)، ثمّ قلبها ألفاً، ثمّ قلب الألف واواً، وإضافة ياء النسب، فتصبح: علويّ^(٥٤)، على حين أنّ النسب إلى رومي وبصري وكركسي يكون بحذف الياء المشدّدة بأسرها، وإحداث ياء جديدة غيرها، وقد استدلّ سيبويه على حذفها بقوله: "لو أضفت إلى رجل اسمه يمنيّ أو هجريّ، أحدثت ياعين سواهما، وحذفتهما، والدليل على ذلك أنك لو أضفت إلى رجل اسمه (بخاتيّ لقلت: هذا بخاتيّ كما ترى، ولو كنت لا تحذف الياعين في الاسم قبل الإضافة، لم تصرف بخاتي، ولكنهما ياءان تُحدَثان، وتحذف الياءان اللتان كانتا في الاسم قبل الإضافة"^(٥٥).

ب- الإبقاء على أصل واحد من أصول الثلاثي: إذا كان الإبقاء على أصلين من أصول

لَوْ ← لَوَّ ← لَنْ
في ← فيّ ← فِنْ

الفرار من الإجحاف في منظور الدرس اللغوي

والحق أن الذي يحصل وفقاً لمعايير الدرس الصرفي الحديث، ليس التقاءً للساكنين، وإنما هو إسقاط للمزدوج الصاعد برمته، هكذا:

و
لَوْ = ل / و - ن ← ل / < ن ←
فِي = ف / ي - و ن ← ف / > ن ←
← ل / < ن /
← ف / < ن /

بيد أننا بعد التضعيف نتخلص من هذا الإجحاف، هكذا:

لَوْ = ل / و - ن
فِي = ف / ي - و ن

من جنسها، ثم تقلب همزة، فيقال في لا : لاء، وفي ما: ماء^(٦٠).

والواقع أن الألف في (لا) حركة طويلة، وليست صامتة، فلا يمكن أن نتصور تضعيفها، أو زيادة ألف أخرى بعدها، ثم قلبها همزة، أو كما يرى المبرّد: "زبت على الألف ألفاً، ثم همزت؛ لأنك تحرك الثانية، والألف إذا حُرّكت كانت همزة، فنقول: هذا لاء^(٦١)، وإنما الذي يحصل بهذه الحركة الطويلة (الألف)، هو إطالة النطق بها، أو بالحركات الطويلة عموماً فيتخلف عنه صوت الهمزة، قال ابن جني: "إن الأحرف الثلاثة (الألف، والواو، والياء) إذا أشبعن ومُطْلَنَ، أدّين إلى حرف آخر غيرهنّ ... وهو الهمزة، ألا تراك إذا مطلت الألف، أدتْكَ إلى الهمزة، فقلت: (آء)، وكذلك الياء...^(٦٢)، وعلى هذا فإنّ إطالة

لذلك نجد العرب تُضعّف هذه الألفاظ عند التسمية بها، قال الشاعر^(٥٨):

ليت شعري وأين مني ليت

إن ليتاً وإنّ لواءً عناء

وقد يلجأ بعض العرب إلى همز هذه الألفاظ وجعلها ثلاثية عند التسمية بها؛ خشية الإجحاف بها، قال سيبويه: "وكان بعض العرب يهمز كما يهمز النّوّر، فيقول: لوءٌ وإنما دعاهم إلى تنقيح لو، الذي يدخل الواو من الإجحاف لو نُوتت...^(٥٩)، وقال ابن سيده: "كان فيها هذا الإجحاف، لو لم يزد فيها شيء، فزادوا ما يخرجها عن حدّ الإجحاف، فجعلوا ما كان ثانيه واواً يُزاد فيه مثلها فيُشدد، وكذلك الياء... وما كان الثاني منه ألفاً زادوا بعدها همزة، والتقدير أنهم يزيّدون ألفاً

الفرار من الإجحاف في منظور الدرس اللغوي

ساكن صحيح، ثُمَّ أَسْقَطَتِ الهمزة للتخفيف، ثُمَّ أُعِلَّ إِعْلَال (قَاضٍ)، وَلَمْ يَجْزِ حَذْفُ الْيَاءِ، وَهِيَ لَامُهُ فِي الْوَقْفِ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِجْحَافِ بِهِ مِنْ حَذْفِ عَيْنِهِ وَلَامِهِ، وَابْقَائِهِ عَلَى أَصْلِ وَاحِدٍ سَاكِنٍ^(٦٣).

فَعَلَى رَأْيِ الْأَزْهَرِيِّ أَصْلُهَا (مُرِّيٌّ) فِي حَالِ الْوَصْلِ، نُقِلَتْ كَسْرَةُ الْعَيْنِ (الْهِمَزَةُ) بَعْدَ إِسْقَاطِهَا إِلَى الرَّاءِ السَّاكِنَةِ، فَصَارَتْ مَكْسُورَةً (مُرِيٌّ)، ثُمَّ أُعِلَّتْ إِعْلَال (قَاضٍ) بِحَذْفِ الْيَاءِ بَعْدَ التَّقَائِمِ بِالتَّنْوِينِ، لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَصَارَتْ (مُرِيٌّ). أَمَّا فِي الْوَقْفِ، فَلَا يَجِيزُونَ حَذْفَ الْيَاءِ (لَامِ الْكَلِمَةِ)؛ خَشْيَةَ الْإِجْحَافِ بَبَقَاءِ الْكَلِمَةِ بِأَصْلِ وَاحِدٍ، فَيَقُولُونَ: (مُرِيٌّ).

الصوت، يوصلنا إلى أصلٍ ثالثٍ يكون مَخْلَصًا لِلْبُنْيَةِ مِنَ الْإِجْحَافِ بِبَقَائِهَا عَلَى أَصْلِ فِيمَا لَوْ تُؤْنِتُ مِنْ دُونِهِ.

وَمِنْ أَمْتَلَةِ الْإِجْحَافِ بِبَقَاءِ الْبُنْيَةِ عَلَى أَصْلِ وَاحِدٍ: صِيَغَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَنْقُوصِ مِنَ الْفِعْلِ (أَرَى) مَحْذُوفِ الْعَيْنِ عِنْدَ الْوَقْفِ، فَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عِنْدَ الْوَصْلِ (مُرِيٌّ)، إِلَّا أَنَّ خَشْيَةَ الْإِجْحَافِ بِبَقَاءِ الْكَلِمَةِ عَلَى أَصْلِ وَاحِدٍ تَفْرُضُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ إِثْبَاتَ لَامِهِ، وَنَطْقَهُ بِالْيَاءِ: (مُرِيٌّ)، قَالَ خَالِدُ الْأَزْهَرِيِّ: "أَنَّ يَكُونُ الْمَنْقُوصُ مَحْذُوفَ الْعَيْنِ نَحْوُ: مُرٍ حَالِ كَوْنِهِ اسْمَ فَاعِلٍ مِنْ (أَرَى)، وَأَصْلُهُ: مُرِّيٌّ، بَضْمُ أَوَّلِهِ، وَسُكُونُ ثَانِيهِ، وَكُسْرُ ثَالِثِهِ بَوَازِنُ مُرْعِيٍّ، فَتُنْقَلَتِ (الْكَسْرَةُ) وَهِيَ حَرَكَةُ عَيْنِهِ، وَعَيْنُهُ هِيَ الْهِمَزَةُ إِلَى الرَّاءِ قَبْلُهَا، وَهِيَ

والذي حصل وفق معايير الدرس الصرفي الحديث، يكون بالشكل الآتي:

فِي حَالِ (الْوَصْلِ): مُرِّيٌّ = مَ وَ رَ / > / يَ وَ نَ (بَعْدَ اسْقَاطِ الْهِمَزَةِ بَقِي مَقْطَعُهَا بِمَصَوْتٍ مِنْ دُونِ قَاعِدَةٍ، تَتَقَلُّ الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْمَقْطَعِ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي لِيَتَشَكَّلَ بِهَا. يُحْذَفُ الْمَزْدُوجُ الصَّاعِدُ (يَ وَ) مِنْ الْمَقْطَعِ الثَّالِثِ وَتَتَقَلُّ قَاعِدَتُهُ الثَّانِيَةُ إِلَى الْمَقْطَعِ الثَّانِي لِيَتَشَكَّلَ بِهَا)

مُرِّيٌّ = مَ وَ رَ / > / يَ وَ نَ
مَ وَ رَ / > / يَ وَ نَ
مَ وَ رَ / > / يَ وَ نَ

يَكُنْ هُنَاكَ التَّقَاءُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، وَإِنَّمَا هُوَ حَذْفُ لِمَزْدُوجٍ صَاعِدٍ يَشْكُلُ ثَقَلًا فِي الْأَدَاءِ.

فَالَّذِي حَدَثَ لَيْسَ نَقْلًا لِلْحَرَكَةِ بَعْدَ تَخْفِيفِ الْهِمَزَةِ كَمَا مَرَّ عِنْدَ الْقَدَمَاءِ، بَلْ هُوَ نَقْلٌ لِلصَّامَتِ (الرَّاءِ) إِلَى الْمَقْطَعِ الَّذِي يَلِيهِ، فَضْلًا عَنْ أَنَّهُ لَمْ

الفرار من الإجفاف في منظور الدرس اللغوي

مصوتاً طويلاً، وهو ما عبّر عنه المتقدمون ببقاء
(الياء)، هكذا:

أمّا في حال (الوقف) فالصورة هي هي، فبعد
حذف المقطع الثالث برمته (المزدوج + النون)،
يُطال النطق بالمصوّت القصير (الكسرة) فيُصبح

و

في حال (الوقف): مِرِّي = م - ر / > (ي - ن) ← يحذف بأكمله
مِر = م و / > ر ← يُطال النطق بالكسرة فتصبح كسرة طويلة
مري = م و / > ر

أبو علي - رحمه الله - قال: قال أبو بكر:
حذف الحروف ليس بالقياس، قال: وذلك أنّ
الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من
الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها
هي أيضاً، واختصار المختصر إجفافٌ به^(٦٤)،
ويشرح ابن جني قول شيخه إنما دخلت الكلام
لضرب من الاختصار، فيقول: "إذا قُلْتَ: ما قامَ
زيدٌ فقد أغنت (ما) عن (أنفي)، وهي جملة فعل
وفاعل. وإذا قُلْتَ: قام القومَ إلّا زيداً، فقد نابت
(إلّا) عن (أستثني) وهي فعل وفاعل... وإذا
قُلْتَ: ليت لي مالاً، فقد نابت (ليت) عن أتمنى،
فإذا كانت هذه الحروف نوابٍ عما هو أكثر
منها من الجمل وغيرها، لم يجز من بعد ذا أن
تتخرقَ عليها فتنتهكها وتُجحفَ بها"^(٦٥). بيد أنّ
الواقع اللغوي يُثبت لنا اختصار هذا المختصر
الذي عدّه النحويون إجفافاً سواء أكان في

فبحسب هذا التصرُّور لا (ياء) هنا تمثّل الأصل
الثالث (لام الكلمة)، وإنّما هي حركة طويلة،
تمثّل حركة فاء الكلمة وهي (الراء)، بمعنى
آخر، أنّ البنية بقيت على أصلٍ واحدٍ، وهو
(الراء) من (أرى)، ومن ثمّ هنا تحقق ما يعرف
عند القدماء بـ (الإجفاف)، ولم يستطيعوا الفرار
منه كما تصوّروا!.

ثانياً: اختصارُ المُختَصَر: من مصاديق
الإجفاف أيضاً (اختصار المُختَصَر، ويعني به
النحويون حذف الأدوات، والأفعال المشبهة
بالفعل، من نحو: (ما، إلّا، هل، ليت، ليس،
يا...)، وهذه الأدوات في نظرهم مختصرةٌ لجملة
فعلية (فعل وفاعل)، ومن ثمّ فإنّ حذفها، أو
اختصارها من الكلام، يُحدثُ إجفافاً؛ لأنّها
مُختَصِرةٌ في الأصل لجملة، وقد نقل لنا ابن
جني عن شيخه أبي علي هذا، قائلاً: "أخبرنا

القراءات القرآنية من نحو قراءة من قرأ (أنذرتهم) في قوله تعالى: "سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم" (٦٦)، أم في الشعر (٦٧)، وقد سَوَّخ ابن جنِّي هذا الإجحاف بقوة الدلالة على المحذوف، فقال: "هذا ممَّا لا بُدَّ فيه أن يكون تقديره (أنذرتهم)، ثُمَّ حذف همزة الاستفهام تخفيفاً لكرهية الهمزتين، ولأنَّ قوله (سواءٌ عليهم) لا بُدَّ أن يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء أم من بعد ذلك أيضاً... وعلى كل حال... حذف الحرف ليس بقياس؛ وذلك أنَّ الحرف نائبٌ عن الفعل وفاعله... فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصاراً، واختصار المختصر إجحافٌ به، إلاَّ أنَّه إذا صحَّ التوجُّه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه، لقوة الدلالة عليه" (٦٨).

ثالثاً: الإذهاب بفضيلة الحرف: لا شكَّ في أنَّ الأصوات تتفاضل في ما بينها من الصفات، فمنها ما يتمتّع بصفة قوَّة كالجهر، والشدَّة، والاستعلاء، وغيرها، وهذه الصفات يمكن التنازل عنها ومنها ما ينماز بصفة فضيلة (زيادة صوت) ك(التأنيف) الذي في الفاء، و(اللين) الذي في الواو والياء، و(الصفير) الذي في حروف الإطباق، والتكرير الذي في الراء وهذه الفضيلة لا يمكن التنازل عنها (٦٩)، إذ عدَّ النحويون التفريط بها إجحافاً في البنية، لذلك قرَّروا عدم إدغامها في غيرها؛ حفاظاً عليها، قال سيبويه:

"ومن الحروف حروفٌ لا تُدغم في المقاربة، وتدغم المقاربة فيها" (٧٠)، وقال ابن الجزري: "وما زاد صوته إدغامه ممتنع للإخلال الذي يلحقه، وإدغام الأنقص صوتاً في الأزيد جائزٌ مختارٌ" (٧١)، بيد أنَّ الواقع اللغوي يُثبت وقوع هذا الإجحاف سواء أكان في الإدغام، أم في الإبدال.

ومن أمثلة ذلك: الإدغام في حروف طرف اللسان (الطاء، والدال، والتاء)، فهذه الحروف يدغم بعضها في بعض، فالدال، والتاء يدغم كلُّ منهما في الطاء، والدال والتاء تدغم إحداهما بالأخرى، بيد أنَّ إدغام الطاء في الدال أو التاء، يعدونه إجحافاً؛ لأنَّه يُذهِبُ بصفة الإطباق التي في الطاء، قال سيبويه في إدغام الدال، أو التاء بالطاء: "وتصير الدال مع الطاء، طاءً، وذلك: انقطَّالاً، وكذلك التاء، وهو قولك: انعطَّالاً؛ لأنَّك لا تُجحفُ بهما في الإطباق ولا في غيره" (٧٢). وعلى الرغم من كون ذلك إجحافاً، نقل سيبويه عن بعض العرب إجحافهم بصفة الإطباق، وذلك بإدغام، الطاء في الدال، أو التاء، وعنده مع الدال أمثلاً؛ لمشاركتها الطاء في الجهر بخلاف التاء المهموسة، قال: "إلاَّ أنَّك قد تدعُ الإطباق على حاله فلا تُذهبه لأنَّ الدال ليس فيها إطباق، فإنما تغلب على الطاء؛ لأنَّها من موضعها؛ ولأنَّها حصرت الصوت من موضعها كما حصرت الدال، فأماً الإطباق، فليست منه

الفرار من الإجحاف في منظور الدرس اللغوي

في شيء، والمطبق أفشى في السمع، ورأوا إجحافاً أن تغلب الدال على الإطباق، وليست كالطاء في السمع... وبعض العرب يذهب الإطباق حتى يجعلها كالدال سواء... وكذلك الطاء مع التاء إلا أن إذهاب الإطباق مع الدال أمثل قليلاً؛ لأن الدال كالطاء في الجهر، والتاء مهموسة^(٧٣).

ومن أمثلة الإجحاف بذهاب فضيلة الحرف: إدغام الراء في اللام، وذهاب فضيلة التكرير منها، وذلك في قوله تعالى: "تغفر لكم خطاياكم"^(٧٤)، قال أبو البركات الأنباري: "فأماً ما زوي عن أبي عمرو من إدغام الراء في اللام... فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرو، ولعل أبا عمرو أخفى الراء، فحَفِيَ على الراوي فتوهمه إدغاماً، وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت، لا يُدغم في ما هو انقص منه صوتاً، وإنما لم يجز إدغام الحرف في ما هو أنقص منه صوتاً؛ لأنه يؤدي إلى الإجحاف به، وإبطال ما له من الفضل على مقاربة"^(٧٥). والحق أن إنكار أبي البركات الأنباري لهذا الإدغام، ونعت راويه بالتوهم، غير دقيق، فقد ورد في مواضع آخر ذكرها ابن الجزري عن أبي عمرو^(٧٦)، كقوله تعالى: "واصطبرْ لِعِبَادَتِهِ"^(٧٧)، و(اصبرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ"^(٧٨)، و"يتشرّ لكم"^(٧٩).

ومن أمثلة ذلك أيضاً: المضارعة بين الصاد الساكنة والدال، وذلك بإبدالها زايًا غير خالصة، خشية الإجحاف بصفة الإطباق، قال سيبويه: "فأماً الذي يُضارِع به الحرف الذي من مخرجه، فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدال، وذلك نحو: مَصْدَر، وأَصْدَر، والتَّصْدِير؛ لأنهما قد صارتا في كلمة واحدة... فضارعوا به أشبه الحروف بالدال من موضعه، وهي الزاي؛ لأنها مجهورة غير مطبقة، ولم يبدلوا زايًا خالصة؛ كراهية الإجحاف بها للإطباق"^(٨٠)، والمضارعة هنا: إشراب الصاد صوت الزاي، أو النطق بها بين الصاد والزاي؛ لئلا تذهب صفة الإطباق بالكلية^(٨١). بيد أن سيبويه استترك فقال: إن من العرب من يجحف بصفة الإطباق، وذلك بقلب الصاد زايًا خالصة، إذ قال: "وسمعا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصة، كما جعلوا الإطباق ذاهباً في الإدغام، وذلك قولك في التصدير: التزدير..."^(٨٢).

رابعاً: توالي حذفين في كلمة واحدة: وهو ما يُعرف عند النحاة بـ(حذف شيئين من جهة واحدة)^(٨٣)، ويسميه ابن جني بتوالي حذف بعد حذف^(٨٤)، واجتماع حذفين في كلمة يعدونه إجحافاً. ومن أمثلة ذلك: عدم جزم الاسم الممنوع من الصرف، لعلّة شبه الفعل من نحو: (أحمد، ويشكر، ويزيد...)، قال ابن الوراق: "إلا أن الجزم لم يجز دخوله على الاسم؛ لأنه لو

دخل عليه، لأوجب حذف شيئين هما: التتوين والحركة، والاسم في نهاية الخفة، فكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به، فسقط الجزم من الأسماء...^(٨٥)، والظاهر من كلام ابن الوراق أنّ عدم إجحاف الاسم بجزمه، ناجم عن خفته قياساً بالفعل الذي يعدّونه ثقيلًا، ومن ثمّ لا يحتمل توالي الحذف. وقال الأشموني: "فإن قلت كان القياس خفض المضارع إذا أُضيف إليه أسماء الزمان... لاقتضاء الإضافة جرّ المضاف إليه، وجزم الاسم الذي لا ينصرف لشبه الفعل، فلمّ لم يخفض المضارع المذكور، ولم يجزم الاسم المذكور؟ قلتُ أمّا الأول... وأمّا الثاني فلما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضاً بعد حذف التتوين إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة"^(٨٦)، وقال السيوطي: "والذي كان يجب قياساً هنا خفض المضارع إذ أُضيف إليه أسماء الزمان... وجزم الأسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل... وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضاً بعد حذف التتوين، إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة، ولا إعلالان من جهة واحدة"^(٨٧). والحق أنّ توالي إعلالين جائز في العربية وليس كما قرّر السيوطي، بل ذهبوا أبعد من ذلك، فأجازوا توالي إعلالات، قال الرضي: "وقولهم: لا يجمع بين إعلالين في كلمة واحدة، فيه نظر؛ لأنهم يجمعون بين أكثر من إعلالين

في كلمة وذلك قولهم من أويت... إيّ، وذلك ثلاث إعلالات"^(٨٨).

ومتلما جاز الجمع بين إعلالين وأكثر، يجوز أيضاً توالي حذفين وأكثر، وخير دليل على ذلك ما قاله ابن جني في تخفيف كلمة (كيء): "فإن قلت إنّ في هذا إجحافاً بالكلمة؛ لأنّه حذف بعد حذف، قلتُ: ليس ذاك بأكثر من مصيرهم من ايمن الله إلى مُ الله، وم الله"^(٨٩)، والواقع أنّ كلمة (ايمن) المستعملة في القسم تعرضت لأكثر من حذف، قال ابن منظور: "وايمنُ اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون، وألفه ألف وصل... وربما حذفوا منه النون قالوا: ايمُ الله، وايم الله بالكسر أيضاً، وربما حذفوا منه الياء، قالوا: أمُ الله، وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة قالوا: مُ الله، ثمّ يكسرونها... فيقولون: م الله..."^(٩٠).

من هنا فإنّ توالي حذفين وأكثر؛ جائز في كلام العرب، أمّا علة امتناع جزم الاسم الممنوع من الصرف لشبه الفعل، فيبدو لي أنّها (أمن اللبس)، فالجزم سواء أكان نهياً أم شرطاً يقع على الفعل، وليس على الذات التي تقوم بذلك الفعل، فلو قلنا: (لم أحمد، ولم يشكر)، وعنيث ب (أحمد، ويشكر) اسمين لا فعلين، لما فهم المغزى من الكلام، ولذهبَ بحديث المتكلم إلى الفعلية، وانتظر منه إتمام الكلام على أساس أنّ المنطوق فعل، وليس اسماً، فالعلة لا تكمن

الفرار من الإجحاف في منظور الدرس اللغوي

واضح أن الإجحاف عندهم يكمن في حذف حركة الهمزة المخففة بالحذف، فحذفها - أعني الحركة - يعني اختفاء دليل الهمزة المحذوفة، وهذا التخفيف بحذف حركة الهمزة، قبيحٌ عندهم وليس كتخفيف (فخذ-فخذ)؛ لأنَّ تخفيف الأخير قياسٌ ويكون مصحوباً ببقاء الحرف الذي حُذفت حركته، قال الزجاج: "وإنما أسكن أبو عمرو؛ لأنَّه جعله بمنزلة فخذ، وعَضُد، وهذا ليس بمنزلة فخذ. وعَضُد؛ لأنَّ الأصل في هذا (أرئنا) فالكسرة إنما هي كسرة همزة ألقيت، وطُرحت حركتها على الراء، فالكسرة دليل الهمزة، فحذفها قبيحٌ، وهو جائزٌ على بعده، لأنَّ الكسر والضم إنما يُحذف على جهة الاستئصال" (٩٤)، فالأصل (أرئينا)، حُذفت الياء لأنه أمرٌ، فصارت (أرئنا)، ثُمَّ حذفت الهمزة، ونقلت حركتها إلى الراء الساكنة قبلها فصارت (أرنا)، ثُمَّ حُذفت حركة الهمزة المنقولة على الراء، فصارت (أرنا).

بإجحاف الاسم بحذف تنوينه وحركته، وإنما في (أمن اللبس) بين الاسم والفعل. ويدخل أيضاً في هذا المصداق من مصاديق الإجحاف (حذف الهمزة مع حركتها)، وذلك في قراءة أبي عمرو (وأرنا مناسكنا) بإسكان الراء (٩١). فالمعروف عند النحويين حذف الهمزة تخفيفاً، وبقاء حركتها بنقلها إلى الساكن الذي يسبقها، فإذا أُسقطت مع الهمزة عدواً ذلك إجحافاً؛ لاختفاء الدليل على الهمزة المحذوفة، قال النحاس: "وبعد (وأرنا) بإسكان الراء؛ لأنَّ الأصل: أرئينا، حذفت الياء لأنه أمرٌ، وأُلقيت حركة الهمزة على الراء وحذفت الهمزة، فإن حذفت حركة الهمزة كان ذلك إجحافاً... ولكن يجوز حذفها على بُعدٍ لأنها مستقلة" (٩٢)، وقال ابن سيده: "وقرأ أبو عمرو (وأرنا مناسكنا)... وهو نادرٌ؛ لما يلحق الفعل من الإجحاف" (٩٣).

والذي حصل بحسب معايير الدرس الصرفي الحديث، هو:

(قُصرت حركة الياء الطويلة ولم تحذف

حذفت الهمزة، ونقل الصامت الثاني من المقطع الأول (الراء) إلى المقطع الثاني، لأنه بقي بمصوِّت من دون قاعدة فما حصل نقل للصامت وليس للمصوِّت

حذفت كسرة الراء تخفيفاً، ونُقل صامتها (الراء) إلى المقطع الأول لأنه بقي بقاعدة من دون مصوِّت

الأصل (أرئينا) = ع / ر / ع / ن / ن

فصارت (أرئنا) = ع / ر / ع / ن / ن

= ع / ر / ع / ن / ن

فصارت (أرنا) = ع / ر / ع / ن / ن

= ع / ر / ع / ن / ن

فصارت (أرنا) = ع / ر / ع / ن / ن

فما عبّر عنه النحويون بأنه (إجحاف) من حذف لحركة الهمزة، أسهم في تخفيف الكلمة بجعلها مقطعين بدلاً من ثلاثة مقاطع.

خامساً: إجتماع إدغام طارئ وحذف: من المتعارف عليه أنّ الساكنين إذا التقيا وكان الأول منهما حرف مدّ، يُحذف عند القدماء من نحو: (وما الله)، و(قالوا أطيرنا)، و(يهدي الله)، بيد أنهم لم يحذفوا الألف ولا الواو في قراءة البزّي عن ابن كثير^(٩٥)، بإدغام التاءين في أول المضارع من نحو قوله تعالى: "ولا تَيْمَمُوا"^(٩٦)، و(عنهم تَلْهَى)^(٩٧)، ولم يحذفوا الألف في بعض الكلمات من نحو: (دابة، خاصة، صاخّة)، وقد سوّغوا ذلك بالإجحاف الذي يلحق بالبنية من أثر اجتماع إدغام طارئ، وحذف، على حين أنّ الألف والواو تحذفان إذا كان الإدغام أصلاً من نحو: (منهمو الذين)، و(ولا الذين)، قال ابن الجزري في توجيه قراءة البزّي بعدم حذف حرف المد: "فالجواب: أنّ الإدغام في ذلك طارئ على حرف المد فلم يُحذف لأجله، فهو مثل: دابة، والصاخّة، فلم يُحذف حرف المد خوفاً من الإجحاف بإجتماع إدغام طارئ وحذف، وأمّا إدغام اللام في الذين، والدّار، ونحوه، فأصل لازم وليس بطارئ على حرف"^(٩٨). وقال أبو شامة الدمشقي: "وقد فعل ذلك البزّي في (عنهمو تَلْهَى)... فلم يحذف منه شيء من الإدغام دابة،

والصاخّة، وخاصة، فلم يحذف حرف المد خوفاً من الإجحاف بإجتماع إدغام طارئ وحذف، وأمّا إدغام اللام في الذين ونحوه، فأصل لازم وليس بطارئ على حرف المد"^(٩٩). والظاهر أنّ التسويغ بهذا الإجحاف أخذه ابن الجزري والدمشقي، عن أبي عمرو الداني، قال ابن الجزري: "إلى هذا أشار الداني حيث قال في جامع البيان: وإذا وقع قبل التاء المشددة حرف مدّ ولين - ألف أو واو - نحو (ولا تَيْمَمُوا)، و(عنهم تَلْهَى) وشبههما، أثبت في اللفظ؛ لكون التشديد عارضاً، فلم يعتد به في حذفه، وزيد في تمكينه ليطمئنّ بذلك الساكنان أحدهما عن الآخر ولا يلتقيا"^(١٠٠).

والذي يُسجّل على توجيههم الآتي:

١- لم يحصل قطّ النقاء ما بين ساكنين في جميع الأمثلة التي ذُكرت، بالنظر إلى أنّ الألف والواو المديّتين حركتان طويلتان، وليسا حرفين صامتين، ومن ثمّ فإنّ ما يعرف عندهم بحذف الساكن الأول إنما هو تقصير للحركة الطويلة فتُصبح قصيرة؛ تخلصاً من مقطع مديد مكروه في درج الكلام، هكذا:

ولا الذين = و - ل / ل - ل / ذ - ن / -

بعد التقصير = و - ل / ل - ل / ذ - ن / -
- يتحول إلى مقطع مألوف في درج الكلام وهو (الطويل المغلق)

الخاتمة

في نهاية هذا البحث يمكن أن أوجز ما توصلت إليه بالآتي:

١- تبين أن المعنى اللغوي للإجحاف، يتفق كثيراً مع مصاديقه، إذ جسدت تلك المصاديق واقع الإجحاف اللغوي الدال على (الذهاب والنقص) الذي يلحق بالبنية، أو التركيب.

٢- بدا لي أن الإجحاف عند النحويين - في كثير من الأحيان - لا يعدو أن يكون تسويغاً يسوغ به النحوي بعض مظاهر اللغة الخارجة عن نطاق قواعدهم.

٣- من خلال الأحكام النحوية الصادرة بمعية القول بالإجحاف، ظهر حجم الإجحاف وقوته، إذ يمتد على مساحة واسعة ما بين الامتناع، والجواز وعدمه، والقلة والندرة، والغلط، والفج، وقد يقود فبح الإجحاف إلى (الإشكال) كما حصل في قضية حذف حرف العطف التي أشار إليها (ابن جني).

٤- أظهر البحث أن الإجحاف الذي يفرّون منه، ويجتهدون في إيجاد المسوغات له، هم واقعون فيه من حيث لا يشعروا، كما حدث في قضية الوقف على اسم الفاعل المنقوص من الفعل المحذوف العين (أرى).

٥- كان لمعايير الدرس الصرفي الحديث، وتحديد (نظرية المقطع الصوتي) الأثر البارز في الكشف عن حقيقة الإجحاف وماهيته.

حذف حرف النداء، قيل: يجوز إلا مع النكرة والمبهم؛ لأن الأصل فيهما النداء ب (أي) نحو: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجل، فلما طرحوا (أيًا)، والألف واللام، لم يطرحوا حرف النداء؛ لئلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف^(١٠٣)، وقال العكبري: "ويحذف حرف النداء من كل منادى إلا النكرة والمبهم، أما النكرة فإنها لا تتعرف إلا ب (يا) الدالة على القصد والإشارة، فإذا لم تكن بقي على تكثيره، ولذلك إذا أرادوا تعريفه باللام جاءوا ب (يا أيها)، فلو حذفوا للحق الإجحاف"^(١٠٤).

سابعاً: حذف جواب (أما) الشرطية: ذهب النحويون إلى أن حذف جواب شرط (أما) يعد إجحافاً؛ لأن (أما) يحذف معها فعل الشرط، وتحل هي مكانه، ومن ثم فإن حذف جواب شرطها، ينجم عنه تركيب شرطي خالٍ من فعل الشرط وجوابه، وهو ما عدّه إجحافاً، فإذا اجتمع شرطان من نحو قوله تعالى: "فأما إن كان من المقربين، فروح وريحان"^(١٠٥)، كان الجواب للأول منهما، لاسيما إذا كانت (أما) أول الشرطين فهي "أحق" بذلك من وجهين: أحدهما أن جوابها إذا انفرد لا يحذف أصلاً، وجواب غيرها إذا انفرد يحذف كثيراً لدليل، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يُعهد حذفه. الثاني: أن (أما) قد التزم معها حذف فعل الشرط، وقامت هي مقامه، فلو حذف جوابها لكان ذلك إجحافاً، و (إن) ليست كذلك^(١٠٦).

- (١) مقاييس اللغة: ٤٢٧/١.
- (٢) ينظر: مادة (جحف) في كل من: العين: ٨٥/٣، وجمهرة اللغة: ٤٣٩/١، ومجلد اللغة: ١٧٧/١، والصاحح: ١٣٣٤/٤، وأساس البلاغة: ١٢٤/١، ولسان العرب: ٢١/٩، وتاج العروس: ١٩٠/٢٨، والمعجم الوسيط: ١٠٨/١، وتكملة المعاجم العربية: ١٤٦/٢.
- (٣) الكليات: ٥٨/١ فصل (الألف والحاء).
- (٤) المصباح المنير: ٩١/١، مادة (جحف).
- (٥) ينظر: مادة (خلل) في كل من: المحكم والمحيط الأعظم: ٥١٥/٤، ولسان العرب: ٢١٥/١١، والقاموس المحيط: ٩٩٤/١، وتاج العروس: ٤٢٧/٢٨، وتكملة المعاجم: ١٥٤/٤، ومعجم اللغة العربية المعاصرة: ٦٩٠/١.
- (٦) الكتاب: ٢١٨/٤.
- (٧) المصدر نفسه: ٢١٩/٤.
- (٨) المصدر نفسه: ٤٧٧/٤ - ٤٧٨.
- (٩) أسرار العربية: ١٧٣/١.
- (١٠) علل النحو: ١٤٥/١.
- (١١) اللمع: ١١٧/١.
- (١٢) علل النحو: ٣٥١/١.
- (١٣) شرح الشافية لركن الدين الأسترياذي: ١٠١٧/٢.
- (١٤) وهو أحد راويي ابن كثير، وهو أبو الحسن أحمد بن محمد المكي (ت: ٢٥٠هـ). واشتهر بإدغامه التاءين في أول المضارع بقراءته عن ابن كثير. ينظر: غاية النهاية: ١٢١/١.
- (١٥) المجادلة: ٩.
- (١٦) عيس: ١٠.
- (١٧) النساء: ١٨.
- (١٨) النشر: ٣٣٨/١.
- (١٩) شرح التصريح: ٤٧٠/٢.
- (٢٠) الخصائص: ٢٧٣/٢.
- (٢١) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: ١١٦/١.
- (٢٢) البقرة: ١٢٨. والقراءة تنتظر في: السبعة في القراءات: ١٧٠، والحجة للقراء السبعة: ٢٢٤/٢.
- (٢٣) إعراب القرآن للنحاس: ٦٤.
- (٢٤) وهي قراءة ابن كثير، وابن محيصن، والزُّهري، ينظر: الحجة لأبي زرعة: ٨٦، والكشاف: ٢٦/١.
- (٢٥) البقرة: ٦.
- (٢٦) المحتسب: ١٢٩ - ١٣٠.
- (٢٧) شرح التصريح: ٦٢٠/٢.
- (٢٨) همع الهوامع: ٢٨/١.
- (٢٩) المحكم: ٣٤٣/١٠.
- (٣٠) الكتاب: ٢٦٢/٣.
- (٣١) معاني القرآن وإعرابه: ١٨٣/١.
- (٣٢) سر صناعة الإعراب: ٢٨٠/٢.
- (٣٣) الكتاب: ٢١٨/٤.
- (٣٤) البقرة: ٥٨.
- (٣٥) أسرار العربية: ٢٩١/١.
- (٣٦) الكتاب: ٢٢٩/٤.
- (٣٧) الخصائص: ٥٥/١.
- (٣٨) ينظر: الكتاب: ٢١٨-٢١٩.
- (٣٩) المصدر نفسه: ٢١٨/٤.
- (٤٠) المصدر نفسه: ٢١٩-٢٢٠.
- (٤١) المصدر نفسه: ١٥٩-١٦٠.
- (٤٢) شرح السيرافي: ١٢٧/٤.
- (٤٣) اللمع: ١١٧/١.
- (٤٤) الإنصاف: ٣٥٩/١.
- (٤٥) علل النحو: ٣٥١/١.

- (٤٦) شرح التصريح: ٥٣٠/٣.
- (٤٧) الإنصاف: ٣٥٦/١-٣٥٧.
- (٤٨) الإيضاح في شرح المفصل: ٢٩٩/١.
- (٤٩) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣٩٥/١.
- (٥٠) الإنصاف: ٣٦٠/١.
- (٥١) شرح الشافية للرضي: ٣٩٧/١.
- (٥٢) شرح التصريح: ٥٨٩/٢.
- (٥٣) شرح الشافية للرضي: ٢١٠/٢.
- (٥٤) ينظر: الكتاب: ٣/٣٤٤، والمقتضب: ٣/١٣٦، وشرح الشافية للليزي: ٣٦٠/١.
- (٥٥) الكتاب: ٣/٣٤٠.
- (٥٦) ينظر: شرح السيرافي: ١٢٧/٤.
- (٥٧) الكتاب: ٣/٢٦٣.
- (٥٨) البيت للشاعر أبي زيد، ينظر ديوانه: ٢٤.
- (٥٩) الكتاب: ٣/٢٦٢.
- (٦٠) المخصص: ٥/١٦٥.
- (٦١) المقتضب: ١/٢٣٥.
- (٦٢) الخصائص: ٢/٣١٨.
- (٦٣) شرح التصريح: ٢/٦٢٠.
- (٦٤) الخصائص: ٢/٢٧٣.
- (٦٥) المصدر نفسه: ٢/٢٧٣-٢٧٤.
- (٦٦) البقرة: ٦، وهذه القراءة لابن كثير، والزُّهري وابن محيصن، ينظر: المحتسب ١٢٩/١ (الهامش)، والحجة لأبي زرة: ٨٦، والكشاف: ٢٦/١.
- (٦٧) وأمثلة الشعر كثيرة منها قول الكميت: طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب
- والمراد: أو ذو الشيب يلعب. ينظر: الخصائص: ٢/٢٨١، والمحتسب: ١/١٢٩، والبيت في ديوان الكميت: ٩١.
- (٦٨) المحتسب: ١/١٢٩-١٣٠.
- (٦٩) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣/١٨٥.
- (٧٠) الكتاب: ٤/٤٤٧.
- (٧١) النشر: ١/٢٧٩.
- (٧٢) الكتاب: ٤/٤٦٠.
- (٧٣) المصدر نفسه: ٤/٤٦٠، وينظر: الأصول في النحو: ٣/٤٢٣.
- (٧٤) البقرة: ٥٨.
- (٧٥) أسرار العربية: ١/٢٩١.
- (٧٦) ينظر: النشر: ٢/١١.
- (٧٧) مريم: ٦٥.
- (٧٨) الطور: ٤٨.
- (٧٩) الكهف: ١٦.
- (٨٠) الكتاب: ٤/٤٧٧-٤٧٨.
- (٨١) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١/٣٢٥، وشرح النظام: ٣٢٨.
- (٨٢) الكتاب: ٤/٤٧٨، وينظر: الأصول: ٣/٤٢٩.
- (٨٣) ينظر: علل النحو لابن الوراق: ١/١٤٥، وحاشية الصبّان: ١/١٠١، وجمع الهوامع: ١/٨٢.
- (٨٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٣١٦.
- (٨٥) علل النحو: ١/١٤٥.
- (٨٦) حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١/١٠١.
- (٨٧) جمع الهوامع: ١/٨٢.
- (٨٨) شرح الشافية للرضي: ٣/٦٦.
- (٨٩) سر صناعة الإعراب: ١/٣١٦.
- (٩٠) لسان العرب: ١٣/٤٦٢.
- (٩١) سبقت الإشارة إلى هذه القراءة في الهامش: ٢٢.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، أبو شامة الدمشقي، عبد الرحمن بن اسماعيل (ت ٦٦٥هـ) تح: إبراهيم عطوه عوّض، دار الكتب العلمية، (د.ت).
- أساس البلاغة، الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٧م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، ط/٤ مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م.
- إعراب القرآن، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)، تح: خالد العلي، ط/٢، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٨م.
- الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، تح: عبد المجيد قطامش، ط/١، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٩٨٠م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/٤، مط: السعادة، مصر، ١٩٦١م.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ)، تح: د.

- (٩٢) إعراب القرآن: ٦٤.
- (٩٣) المحكم: ٣٤٣/١٠، وينظر: لسان العرب: ٢٩٩/١٤، وتاج العروس: ١١٥/٣٨.
- (٩٤) معاني القرآن وإعرابه: ٨٣/١.
- (٩٥) ينظر: الهامش رقم (١٤).
- (٩٦) البقرة: ٢٦٧.
- (٩٧) عبس: ١٠.
- (٩٨) النشر: ٣٣٨/١.
- (٩٩) إبراز المعاني: ٧٥/١.
- (١٠٠) النشر: ٣٣٨/١.
- (١٠١) ينظر: الأمثال لابن سلام: ٣٤٣.
- (١٠٢) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٩٧.
- (١٠٣) أسرار العربية: ١٧٣/١.
- (١٠٤) اللباب: ٣٤/١.
- (١٠٥) الواقعة: ٨٩.
- (١٠٦) شرح الكافية الشافية: ٢٠/١، وينظر: البرهان في علوم القرآن: ١٩١-١٩٢.

- موسى بن أبي العلي، مط: العاني ، بغداد، ١٩٨٢م.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين (ت٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/١، دار إحياء الكتب العربية ، مصر، ١٩٥٧م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد (ت١٢٠٥هـ)، دار الهداية، (د ت).
- تكملة المعاجم العربية، رينهارت دوزي، ترجمة: محمد سليم النعيمي، ط/١، نشر وزارة الثقافة، العراق ، ٢٠٠٠م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، ط/١، دار المعارف العثمانية، ١٣٥١هـ.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبّان محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ)، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- حُجّة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة (ت٤٠٣هـ)، تح: سعيد الأفغاني، ط/٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.
- الحُجّة للقراء السبعة، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط/١، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٩٨٤م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجّار، وآخرون، ط/٢، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٢م.
- ديوان أبي زبيد الطائي، تح: نوري حمودي القيسي، مط: المعارف ، بغداد، ١٩٦٧م.
- ديوان الكُميت، تح: داود سلوم، مط: النعمان، بغداد، ١٩٦٩م.
- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن مجاهد (ت٣٢٤هـ) تح: د. شوقي ضيف، ط/٢، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تح: مصطفى السقا ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط/١، مط: مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٤م.
- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين احمد المعروف (دنقوز) (ت٨٥٥هـ) مط: مصطفى البابي الحلبي، ط/٣، مصر ١٩٥٩م.
- شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، خالد بن عبد الله (ت٩٠٥هـ)، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- شرح شافية ابن الحاجب، أحمد بن الحسن الجارودي (ت٧٤٦هـ)، ط/٣، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- شرح شافية ابن الحاجب المسمّى بـ (شرح النظم)، الحسن بن محمد النيسابوري (ت بعد ٨٥٠هـ)، تح: علي الشملاوي، ط/٦، مط: الأمير، قم- إيران، ١٤٢٧هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب الخضر اليزدي (ت ٧٢٠هـ) تح: د. حسن أحمد عثمان، ط/١، منشورات ذوي القربى، مط: روح الأمين، قم- إيران ، ١٤٣٣هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين

- عبد الحميد، ط/١، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين حسن بن محمد الأسترايادي، تح: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط/١، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٤م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، تح: عبد المنعم حريري، ط/١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، (د.ت.).
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدي، وعلي السيد علي، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.
- الصّاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط/٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
- العين، الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
- علل النحو، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تح: محمود الدرويش، ط/١، مكتبة الرشيد، السعودية، ١٩٩٩م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، أبو الخير محمد الدمشقي (ت ٨٣٣هـ)، نشره: برجستراسر، ط/١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٣٣م.
- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (ت ٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، ط/٨، بيروت.
- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، ط/٢، دار الجبل للطباعة، القاهرة، ١٩٨٢م.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، مط: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٤٧م.
- الكليات، الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (ت ١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت.).
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، تح: د. عبد الله النبهان، ط/١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.
- لسان العرب، ابن منظور محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، ط/٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، ط/٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.
- اللمع في العربية، ابن جني، تح: د. حسين محمد شرف، ط/١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م.
- مجمل اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تح: زهير سلطان، ط/٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها، ابن جني، تح: محمد عبد

- مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر (د.ت).
- القادر عطا، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- المخصّص، ابن سيده، تح: خليل إبراهيم جفال، ط/١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م.
- المصباح المنير، الفيومي، أحمد بن محمد (ت ٧٧٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ)، تح: د. عبد الجليل شلبي، ط/١، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد، ط/١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- المعجم الوسيط، تأليف: مجمع اللغة العربية في القاهرة، مط: دار الدعوة، القاهرة، (د.ت).
- المقتضب، الميرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ٢٠١٠م.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تح: محمد علي الضبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

Abstract

The prejudice in Grammatical lessen

This research concerns with Prejudice. The prejudice is a shortage or harm which is cached in some speech if this is on standard level or higher then structural level. The grammarians take it as a Level to analyses the linguistic manifestations which are out of the range of their grammatical rules in linguistics. The research written in four axes: Limit of prejudice, the standards on which based it carry forward in Prejudice in Speech, The grammatical conditions which behave in according to prejudice and the trustiness of prejudice.